

اسم التفضيل

١ - هو الاسم المصنوع من المصدر للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة.

٢ - وقياسه: أن يأتي على "أفعل" و مؤنثه فُعَلَى . و يُسمَّى الذي زاد : المفضَّل ، و يُسمَّى الآخر : المفضَّل عليه.

أعلى : عُلْيَا ، أصغر : صُغْرَى ، أكبر : كُبْرَى

. وخرج عن ذلك ثلاثة ألفاظ، أتت بغير همزة، وهى خَيْرٌ، وَشَرٌّ، وَحَبٌّ، نحو خيرٌ منه، وَشَرٌّ منه، وقوله:

(وَحَبُّ شَيْءٍ إِلَى الْإِنْسَانِ مَا مُنِعًا)

وحذفت همزتين لكثرة الاستعمال، وقد ورد استعمالهنَّ بالهمزة على الأصل كقوله:

(بِلالٌ خَيْرُ النَّاسِ وَابْنُ الْأَخِيرِ)

وكقراءة بعضهم: {سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَنِ الْكَذَّابُ الْأَشْرُّ} بفتح الهمزة والشين، وتشديد الراء، وكقوله صلى الله عليه وآله وسلم: "أَحَبُّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ أَذْوَمُهَا وَإِنْ قَلَّ". وقيل: حذفها ضرورة في الأخير، وفي الأولين؛ لأنهما لا فعل لهما، ففيهما شذوذان على ما سيأتي :

٣ - وله ثمانية شروط:

الأول: أن يكون له فعل، وشذ ما لا فعل له: كهو أَقْمَنُ بكذا؛ أي أحق به، وَالصُّ من شِطَاط، بَنُوهُ من قولهم: هو لص أي سارق.

الثاني: أن يكون الفعل ثلاثيًا، وشذ: هذا الكلام أَخْصَرُ من غيره، من "اخْتَصَرَ" المبني للمجهول، ففيه شذوذ آخر كما سيأتي، وسُمع "هو أعطاهم للدراهم، وأولاهم للمعروف، وهذا المكان أفقر من غيره" وبعضهم جَوَّز بناءً من أفعال مطلقاً، وبعضهم جوزه إن كانت الهمزة لغير النقل.

الثالث: أن يكون الفعل متصرفاً، فخرج نحو: عَسَى وَلَيْسَ، فليس له أفعال تفضيل.

الرابع: أن يكون حَدَثُهُ قابلاً للتفاوت: فخرج نحو: مات وَفَتَى، فليس له أفعال تفضيل.

الخامس: أن يكون تاماً، فخرجت الأفعال الناقصة؛ لأنَّها لا تدل على الحدث.

السادس: ألا يكون مَنفِيًّا، ولو كان النفي لازماً. نحو: "ما عاج زيد بالدواء" أي ما انتفع به، لنلا يلتبس المنفى بالثبت.

والسابع: ألا يكون الوصف منه على أَفْعَل الذي مؤنثه فَعْلَاء، بأن يكون دالاً على لون، أو عيب، أو حلية؛ لأن الصيغة مشغولة بالوصف عن التفضيل. وأهل الكوفة يصوغونه من الأفعال التي الوصف منها على أَفْعَل مطلقاً، وعليه دَرَجَ المتنبى يخاطب الشيب، قال:

*أَبْعَدَ بَعْدَتْ بَيَاضًا لَا بَيَاضَ لَهُ * لِأَنْتَ أَسْوَدُ عَيْنِي مِنَ الظُّلَمِ*

وقال الرضى في شرح الكافية: ينبغى المنع في العيوب والألوان الظاهرة، بخلاف الباطنة، فقد يُصاغ من

مصدرها، نحو فلان أبْلَهُ من فلان، وأَرَعَنُ وأَحْمَقُ منه.

والثامن: ألا يكون مبنياً للمجهول ولو صورة، لنلا يلتبس بالآتي من المبنى للفاعل، وسَمِعَ شذوذاً هو "أَزْهَى مِنْ دِيكَ"، و"أَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ النَّحْيَيْنِ" وكلامٌ أَخْصَرُ من غيره، مِنْ زُهْيٍ بمعنى تكبر، وشَغِلَ، واختَصِرَ، بالبناء للمجهول فيهن، وقيل، إن الأول قد ورد فيه زَهَا يَزْهَو، فإذن لا شذوذ فيه.

حالات اسم التفضيل

أن يكون مجرداً من (أل) و الإضافة ، و حينئذ يلزم الأفراد و التذكير ، و الإتيان بالمفضل عليه بعده مجروراً بـ (من) ، مثل : العلم أنفع من المال ، الشهداء أكرم منّا جميعاً ، هند أفضل من ليلي.

١. أن يكون مُحلّى بـ (أل) ، و في هذه الحالة تلزم مطابقتها لموصوفه في التذكير و التأنيث ، و الأفراد و التنثية و الجمع ، و لا يُؤتى بعده بـ (من) الجارة و لا بالمفضل عليه، مثل: الولد الأكبر ناجح ، البنت الكبرى ناجحة ، حللت المسألتين العظميين ، الأولاد الأكبر ناجحون ، البنات الكبريات ناجحات

٢. أن يكون مُضافاً ؛ إمّا إلى

أ - نكرة ، فيلزم الأفراد و التذكير ، و لا تقع (من) بعده ، و يجب أن يطابق المضاف إليه الموصوف من حيث التذكير و التأنيث ، و الأفراد و التنثية و الجمع ، مثل: الكتاب أفضل صديق ، بغداد أجمل مدينة ، هذان الرجلان أفضل رجلين ، جنودنا أفضل جنود، نساؤنا أفضل نسوة.
ب - إلى معرفة ، و هنا تجوز فيه المطابقة و عدمها و يتمتع وصله بـ (من) ، مثل: الشهداء أكرم الرجال أو أكارم الرجال ، فاطمة أفضل النساء ، أو فضلى النساء. مكة و المدينة أشرف المدن أو أشرفا المدن.

وله باعتبار المعنى ثلاث حالات أيضاً:

الأولى: ما تقدم شرحه، وهو الدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحدهما على الآخر فيها.

الثانية: أن يُراد به أن شيئاً زاد في صفة نفسه، على شيء آخر في صفته فلا يكون بينهما وصف مشترك، كقولهم: العسل أحلى من الخلّ، والصيفُ أحرُّ من الشتاء. والمعنى: أن العسل زائد في حلاوته على الخلّ في حُموضته، والصيف زائد في حره، على الشتاء في برده.

الثالثة: أن يراد به ثبوت الوصف لخلّه، من غير نظر إلى تفضيل، كقولهم: "الناقصُ والأشجُّ أعدلا بنى مروان"؛ أي هما العادلان، ولا عدلَ في غيرهما، وفي هذه الحالة تجب المطابقة وعلى هذا يُخرَج قولُ أبي نُؤاس:

*كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعِهَا * حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ*

"صغرى وكبرى" ههنا. بمعنى "صغيرة وكبيرة" فهما عاريتان من التفضيل فلا يجب فيهما الإفراد والتذكير. بل يجوزان. كما تجوز المطابقة، وإن كان الأول هو الأفصح والأشهر. وقال من لحنه: كان حقه أن يقول: "كأنّ أكبر وأصغر" أو "كأنّ الكبرى والصغرى". باعتبار أن اسم التفضيل، إذا تجرد من (أل) والإضافة. يجب إفراده وتذكيره: وغفل عن أنه يجب ذلك فيما قصد به التفضيل. ، وهذا كقول العرويين: فاصلة صغرى وفاصلة كبرى. وبذلك يندفع القول بلحن أبي نواس في هذا البيت، اللهم إلا إذا علم أن مراده التفضيل، فيقال إذ ذاك بلحنه؛ لأنه كان يلزمه الإفراد والتذكير، لعدم التعريف، والإضافة إلى معرفة.

يُتَوَصَّلُ إلى صياغة اسم التفضيل مما لم يستوفِ الشروط بالإتيان بصيغة اسم تفضيل مساعدة تناسب الفعل ، كـ : (أقلّ ، أكثر ، أشدّ ، أقوى ، أجود) ، ثم تأتي بالمصدر الصريح للفعل المراد صوغ اسم التفضيل منه ، ، و تكون المصادر منصوبة على التمييز ، فنقول : شوارع المدينة أشدّ ازدحاماً من شوارع القرية ، المؤمن أكثر استغفاراً من غيره، الشفق أشدّ حمرة من الورد ، الكرة أشدّ دحرجة من الحجر.